

تدفع لسوريا لكي يستطيع السادات - فصل نفسه عنها » .

وعلى أي حال ، « ان وضع مصر مزيج وهي تستطيع ان تجلس بهدوء ، الا اذا « جنّت » اسرائيل وحاربت ، وقلبت الوضع رأسا على عقب » (المصدر نفسه) .

• ي • ح •

سينخفض تسليح الجيش الاسرائيلي وسيوفر لدى الجيش المصري الوقت الكافي لاعادة بناء نفسه ، وستضعف اسرائيل بسبب النزاعات الداخلية .

اما اذا تمت التسوية بالشروط المصرية ، فسيتربح مصر اقليميا وسياسيا وعسكريا ، وسيوجه ضغط امركي بهدف الوصول الى تسوية جزئية في الجولان ، « اذ سيطلب من اسرائيل ان

[٣]

الحكومة الاسرائيلية تصدر قرارا دائما بخفض قيمة عملتها وتستعد لتطبيق الاصلاح في الضرائب المباشرة

وأوضح وزير المالية الاسرائيلي رايبونفيتش ان الهدف من قرار الحكومة هذا هو اتباع طريقة جديدة لاحداث ملائمة جارية في قيمة الليرة بهدف تقليص الفجوة بين الواردات والصادرات . اما ميزة هذه الطريقة فهي انها تمنع ، في المستقبل ، حدوث تخفيضات كبيرة وفجائية في قيمة الليرة قد تؤدي الى زعزعة الاقتصاد والمجتمع في آن واحد . كذلك ستضمن هذه الطريقة ، حسب رأي رايبونفيتش ، « عدم تأثر سرعة التضخم المالي التي لا زالت تفوق عندنا سرعتها في معظم الدول ، على قدرة المنافسة لدينا في الاسواق الخارجية » . ولهذا الامر اهمية خاصة عندنا الان بعد دخولنا الى السوق الاوروبية المشتركة . ان الطريقة التي اتبناها اليوم تضمن قدرتنا على الاستثمار في زيادة صادراتنا من البضائع والخدمات في آن واحد « (داغار ، ٧٥/٦/١٨) .

وكشف رايبونفيتش عن سبب آخر دفعه الى اقتراح اتباع هذه الطريقة في تخفيض العملة ، وهو رغبته في منح المضاربين بالعملة الصعبة في السوق السوداء ، والثراء السهل الذي يرافق التخفيضات الشديدة في قيمة الليرة (المصدر نفسه) .

ويبدو ان هذه الطريقة تعتبر « اصلاحا بعيد المدى في الحقل المالي ، يتمثل في تخفيض دائم لليرة » (داغيد ليفكين - داغار ، ٧٥/٦/١٨) .

قررت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٧٥/٦/١٧ تخفيض قيمة عملتها ، للمرة العاشرة منذ قيام اسرائيل ، بنسبة ٢٪ أي من ٦ ليرات للدولار الى ٦.١٢ ليرة للدولار ، وكذلك منح وزراء المالية ، التجارة والصناعة ، والعدل ، صلاحية تخفيض قيمة الليرة في المستقبل حتى ٢٪ اذا اعتقدوا ان هناك حاجة لذلك ، شرط ان يكون قد مر ثلاثين يوما على التخفيض الاخر ، وذلك بناء على رأي رئيس الحكومة وبعد استشارة محافظ بنك اسرائيل (البنك المركزي في اسرائيل) . كذلك قررت الحكومة عدم رفع اسعار البنزين والموصلات العامة واربعة عشر مادة غذائية اساسية ، منها الخبز والزيت والسكر والحليب والبيض ، نتيجة للتخفيض . وبحسب تقدير وزارة المالية الاسرائيلية سيؤدي تخفيض قيمة الليرة الى ارتفاع الاسعار للمستهلك بنسبة ٥٠٪ ، بينما دعا امين عام الهستدروت ، يرواحام ميشل الى وجوب إعفاء المستهلك من نسبة الغلاء هذه وفرض اوتصاصها على ارباب العمل (داغار ، ٧٥/٦/١٨) . ونتيجة لتخفيض الليرة سيصبح السعر الحقيقي للاستيراد (السعر الرسمي للدولار بالاضافة الى ضريبة الاستيراد القائمة بنسبة ١٥٪) نحو ٧.٠٤ ليرة للدولار ، والسعر الحقيقي للتصدير (السعر الرسمي للدولار مع حوافز التصدير) ٧.٩٧ ليرة للدولار .